

التحدي الديمقراطي ومستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في منطقة المغرب العربي.

د.علي بن ظاهر

قسم العلوم السياسية

جامعة تلمسان

لعل من النتائج التي جلبت الانتباه العام في ضوء عملية التوصيف التحليلي لعلاقة المجتمع السياسي بالمجتمع المدني منذ تشكل البناء المؤسسي للدولة الوطنية المغربية إلى غاية تجربة التحول الديمقراطي ، هو وصول العلاقة إلى طريق مسدود ظل يوحى باستمرار إلى الفشل المسبق والإخفاق الجماعي، المميز لعلاقات القوى السياسية والاجتماعية دون أن يؤدي إلى البحث عن إطار جديد يعيد صياغة العلاقة بين الدولة ومجتمعها المدني. ودون أن يؤدي ذلك إلى المساهمة الجادة في وضع تصورات واضحة ترقى إلى التعامل مع الممارسة الديمقراطية.

كان من الطبيعي أن تتأثر هذه العلاقة تبعا لعوامل سياسية، منذ أن عرفت نظم سلطة الدولة في المغرب العربي ضعف مقدرة نخبها على تحديد مشروع سياسي واجتماعي متماسك، لان العلاقة كانت تقوم في الأساس بترجمة أزمة تحول موروثية عن ترسبات ثقافية وسياسية متجاذبة بعيدة عن الاكتمال التام و عن الثقافة السياسية الديمقراطية ولا تتوافق توجهاتها مع الخصوصيات والتطلعات المجتمعية.

من جملة النتائج المترتبة، حصيلة مجموع المخلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومضاعفاتها التي كلفت النظم في هذه المنطقة ومجتمعاتها السياسية والمدنية على السواء، انتقاصا كليا في الثوابت والمراجع وفي السند الأساسي الذي يمكن الرجوع إليه عندما تتداخل النزوات الذاتية والسلطوية، مضفية بذلك على حركية عناصرها الاجتماعية والسياسة المشكّلة لثقافتها السياسية حالات من التصادم والتصارع، فيحدث الانسداد السياسي ويتم الانتقال إلى مرحلة تُستخدم فيها عملية العنف بكل الأساليب وبالصور المتعددة.

لقد بين الواقع الاجتماعي والسياسي المغربي كيف أن هذه العلاقة، أي علاقة الدولة بمجتمعها المدني وصلت إلى مستوى ظلت فيه ثقافتها السياسية لا تقوى على

التوصل إلى إيجاد نوع من الاعتراف المتبادل والاقترار السياسي والمدني الذي من شأنه أن يدفع باتجاه تحقيق تحول ديمقراطي مقبول ويضمن سير التنافس الطبيعي لتبادل السلطة ضمن صيغة جديدة قادرة على الإقرار بالاختلاف والتنوع، وتقضي في الوقت نفسه على عنف الاستبداد والعنف المضاد والممارسة الخاطئة للعمل والتنظيم السياسي.

وقد كانت موجة التحول السياسي الجديدة التي عرفتها الساحة العربية وما حملته من شوائب متعددة، واحدة من نتائج هذه العلاقة المأزومة التي عجزت فيها نظمها أن تنتقل بطريقة آلية نحو تحقيق التوافق السياسي المقبول منذ بناء الدولة إلى يومنا هذا. لقد كان واضحا أن ثمة ارتباطا بين الخلفية التاريخية لهذه التحولات وطبيعة مظاهر تعبيراتها الاجتماعية والسياسية دون أن يفرض ذلك على الباحث أو المحلل أن يبذل جهدا في البحث عن تقديم فهم آخر يُنقّب فيه عن المقاصد التي تحرك هذه التحولات والجهات التي تقف وراءها. وهو ما يجعل ما يسمى بنظرية المؤامرة مستثناة و مستبعدة من التحليل طالما أن الموضوع يحاول أن يركز بشكل كبير على ماله علاقة بالمتغيرات الداخلية ومنها طبيعة الثقافة السياسية التي سادت النظم وعلاقة الدولة فيها بمجتمعها المدني.

لا شك أن للمتغيرات الخارجية تأثيرا كبيرا على ما حدث وما يحدث داخليا على مستوى كثير من النظم السياسية، سواء تلك التي تعمل مضطرة تحت الضغوط الدولية والإقليمية والمُطالبة بتعديل سياساتها الداخلية أو التي أجبرتها الحروب والنزاعات الداخلية على نقل السلطة إلى قوى المعارضة التي ظلت تطالب بتغيير أنظمة حكمها. وهو أسلوب معروف تلجأ إليه النخب السياسية المعارضة الموجودة بالخارج من أجل الإطاحة بنظمها السياسية المسيطرة. لكن رغم أهمية هذا الشكل من التحول إلا أن محتوى الموضوع في هذه الورقة لن يول له أهمية مقارنة مع الشكل الذي يراعي في ذلك طبيعة السلطة التي تفرضها النظم السياسية ونموذج الثقافة السياسية الذي تتكون وفقه القيم المؤسسة لعلاقة الدول بمجتمعاتها المدنية.

أولا: مآزق نموذج الدولة الوطنية المغربية وبداية تشكل التحديات

يصبح من الصعوبة بمكان تجاهل ما يحدث على مستوى الداخل انطلاقا من الكيفية التي تكونت فيها علاقة الدول بمجتمعاتها المدنية وفي ضوء خصوصية تاريخها وخصوصية نخبها ونظمها الاجتماعية والسياسية ومجموع الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي قامت بها بهدف البناء الوطني للدولة وميراثها المتشكل الذي ظل

يلازم الوجود الاجتماعي والسياسي ويفرز التفاعل تارة والانقسام تارة أخرى ضمن حدود مفهوم «العصبية» الذي أشار إليه ابن خلدون في كتابه المقدمة¹.

ولئن كان الشق الأول من مفهوم العصبية يشير إلى قوة الترابط التي حصلت في الوسط الاجتماعي والتي لازمتها ضمن عملية بناء المغرب الكبير من كون أن الإسلام ظل إطارا عقائديا وحضاريا سهلا في التمهيد للدولة من خلال الالتحام والتفاعل والتوحيد الذي فرضه في ما بين قبائلها وعشائرها وفئاتها الأهلية المختلفة، فإن الشق الثاني منه وفي المقابل ظل يشير إلى قوة عناصر الصراع المختزنة التي أدت إلى انقسام الجماعات الاجتماعية والسياسية بسبب الاستئثار بالحكم والتضليل الأيديولوجي الذي راح يُعجل من احتضار الدولة ويُلغي المجتمع الأهلي الذي كان يسير جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني بالمفهوم الحديث.

كادت الدولة في بداياتها الأولى وبواسطة ترابطاتها الاجتماعية وتفاعلاتها الاقتصادية المتينة وخصوصية مخزونها الثقافي والسياسي المتشكل في منطقة المغرب العربي، أن تحقق درجة من البناء الاجتماعي والسياسي لأنها كانت بصدد تحديد وتجديد ذاتها المستقلة ولؤوساتها الاجتماعية والسياسية التي تنتمي إليها. وكادت ثقافتها السياسية المتشكلة تدريجيا من واقع التنشئة الاجتماعية والسياسية التي قامت في بداية الأمر على أساس التفاعل والتنوع، أن تتحول إلى إطار يتبلور في ظله المجتمع المدني، المستمد شرعيته بدون شك من تفاعل رواسب المجتمع الأهلي. لكن الشيء الذي حصل هو القطيعة التي أحدثتها صعود نخب متصارعة حاولت أن تتكفل لوحدها بكل المهام السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المرحلة التي كان يرتقب فيها بناء الدولة المستقلة وهو الذي حال دون استمرارية ذلك النموذج المتنوع.

مثلت هذه العوامل كلها، في نظر الكثير من الكتاب والدارسين المهتمين والمتابعين لشأن النخب السياسية التي أوجدت الدولة وشكل نظامها السياسي في النظم السياسية المغاربية، أحد جوانب مآزق حقيقي لبناء نموذج ظل يراوح مكانه دون أن يؤدي ذلك إلى التسهيل من عملية وضع أسس متينة لدولة مرتقبة، كانت تعول عليها فئات المجتمع المغاربي العريضة للانطلاق في عملية التنمية المرجوة. لكن تشكل نموذج الدولة المستقلة في هذه النظم السياسية ورث خلافات سياسية حادة حول مسألة نمط البناء السياسي ومؤوسساته بعد زوال النظام الكولونيالي بسبب الصراعات الشخصية وتعارض تصورات

العمل الأيديولوجي، مع وجود تعددية نخبوية وحزبية لها امتدادها التاريخي والسياسي، ظلت تطمح هي الأخرى في أن يكون لها موقعا سياسيا ضمن البناء المرتقب تشكله في ظل جهاز بيروقراطي موروث عن الإدارة الاستعمارية. وعملية التعميم هنا مقبولة إلى حد ما، ضمن منطقة واحدة لا وجود فيها لتمايز السياقات التاريخية واختلافها. على الرغم من نزوع أنظمتها نحو الاعتماد على أنماط مختلفة تستمد شرعيتها منها كالارتكاز على النمط القبلي بشكل كبير في كل من ليبيا وموريتانيا، والنمط المخزني الملكي في المغرب والنمط البيروقراطي العسكري في الجزائر.

على الرغم من هذا التمايز الموجود بين الأنماط المذكورة والذي سلكته النخب السياسية النافذة خلال تشكل الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال في منطقة المغرب العربي، إلا أن الحركية السياسية كانت واحدة. بدليل أن ممارسة السلطة التي استندت إلى استخدام القوة المفرطة والمبالغ فيها، ظلت هي الأساس الثابت المعتمد في إنجاز الشرعيات، وهو ما يجعل القول بأن نظم هذه المنطقة ضلت تعيش على الدوام ضمن قطيعة دائمة مع مجتمعاتها المدنية.

ثانيا: التحدي الديمقراطي

كان لكل هذه العوامل المذكورة بدون شك، التأثير الكبير على عملية انتقال السلطة في هذه النظم السياسية منذ الفترة التي تم فيها تحديد شكل الدولة الدستوري ونمط أدائها السياسي والقانوني، إلى اللحظة التي ظلت فيها الوظيفة السياسية للنخب سواء كانت نافذة أو مبعدة تقوم بمسعى ملممة وحدة التكوين الاجتماعي والسياسي ضمن إطار البحث عن شرعيات جديدة قوية في كل فترة انتقال تفرضها الظروف الداخلية والخارجية.، إلا أن هذه المساعي السياسية كلها، لم تكن في الغالب سوى أداة من أدوات تبرير وجود النخبة الغالبة في تحقيق مزيد من الهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي ضمان تحقيق ديمومة السيطرة على المجتمع المدني. وهي في حقيقة الأمر نتائج مترتبة عن نوعية النموذج السياسي والتنموي الذي فرضته نخب هذه النظم السياسية بالقوة منذ فترة بناء الدولة الوطنية ومن دون أن يكون هناك إطار سياسي تُنظم فيه جميع القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها للمشاركة في صناعة القرار.

تجاوز هذا الإقصاء المتعمد حتى في ظل دولة الانتقال الديمقراطي في صيغ جديدة متمثلة في إنشاء الأحزاب والجمعيات ضمن إطار الانفتاح الاقتصادي والسياسي الذي أجاز

الحديث عن الديمقراطية المشروطة وعن المشاركة السياسية التي تضمن إعادة توزيع المراتب الاجتماعية والسياسية ضمن دائرة تتلائم ومشروعية النخب السياسية النافذة في الحكم. وهي في العموم خصوصية التجربة الديمقراطية التي عرفتها الجزائر بشكل خاص والتي لم تنتهي فصول شوائبها بعد، برغم موجة التحول السياسي غير المسبوقة التي شهدتها العالم العربي بفعل حالة التناقض التي ضلت قائمة بين نظم المنطقة ومجتمعاتها وهي حالة متصلة بالديمقراطية وحرية التعبير.

يبقى التحدي الديمقراطي إذن، على رأس التحديات التي تواجه الدولة ومجتمعها المدني. ويبقى المدخل الديمقراطي هو المدخل الذي يبدو الأكثر واقعية في فهم خصوصية هذه العلاقة بناء على ما يهددها من الداخل من ضعف للمشاركة السياسية واحتكار للسلطة وهامش محدود للمجتمع المدني وتجاهل للمواطنة وتعطيل للحريات، وكلها مهددات داخلية مسرعة بزوال الأنظمة ومخلخلة لكيان الدولة، إذا ما لم يتم إعادة الاعتبار لمفهوم الدولة الموسعة وجعل حركية المجتمع تسير بفعل مؤسساته المدنية المستقلة وأن يُمنح لها صلاحية الحضور والمشاركة في صناعة وتقرير القضايا المصيرية التي تشترك فيها شعوب ونظم المنطقة المغاربية.

ثالثا: المسارات المستقبلية للعلاقة بين الدولة ومجتمعها المدني (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)

الفرضية التي تقوم عليها هذه الفكرة وهي أن تحديد المسارات² المستقبلية لعلاقة الدولة المغاربية بمجتمعها المدني، متوقف في الأساس على درجة الثقافة السياسية السائدة والتطور الحاصل في حدود المشاركة التي يرسمها كل من المجتمع السياسي والمجتمع المدني عندما يفضي الأمر إلى الدفع بالعملية نحو الديمقراطية. وبناء على هذه المتغيرات السائدة يمكن تحديد هذه المسارات وفق ما يلي:

- قد تتجه العلاقة المستقبلية نحو مزيد من التعارض ونحو مزيد من أن تفرض الدولة سيطرتها على المجتمع المدني. ويُعرف هذا المسار بالمسار الإتجاهي الذي يُبقي الوضع السياسي على حاله.

- طالما أن الثقافة السياسية لم تُحقق بعد درجة عالية من التكامل الاجتماعي والسياسي، فإن المسار الإصلاحية المتبع لن يسمح بعملية نضج لكل التفاعلات الاجتماعية والسياسية. إلا إذا كان هناك سعي دائم نحو المطالبة بصياغة عقد اجتماعي وسياسي جديد.

يمكن التركيز هنا على مسارين محتملين لمستقبل هذه العلاقة. ويتضمن كل مسار منهما على مجموعة من المشاهد³ تم تصميم بنائها على متغير الثقافة السياسية الذي يبقى هو المتغير المستقل (independant variable) الراسم للمشاهد والمحدد لمساراتها. مسار سُهي بالتعارض لأنّه ينطلق من افتراض الاستمرارية في الإبقاء على الأوضاع كما هي دون تغيير يُذكر. هو مسار سيظل قائما على مشاهد تزيد فيها الدولة من سيطرتها على المجتمع المدني. وهناك مسار آخر سميناه بالإصلاحي لأنه سيظل قائما على مشاهد تحاول أن تُبقي العلاقة قائمة ضمن الحدود التي ترسمها عملية التحول في إطار سياسة الإصلاحات الديمقراطية المتبعة. وقد يأخذ هذا المسار شكلين اثنين :

- الشكل الأول وقد يلجأ فيه النظام السياسي مضطرا وبصفة متقطعة إلى خلق نوع من التوازنات الفرعية بهدف تجنب الانهيار الكلي. وهو الشكل نفسه الذي لجأت إليه النخب السياسية النافذة في السلطة خلال تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر والتي حاولت كل مرة فيها احتواء تصاعد الضغوط الاجتماعية والسياسية.

- وأما الشكل الثاني فقد يدفع الأطراف السياسية المعنية إلى ضرورة إحداث التحولات الجذرية المطلوبة. وهو الشكل الذي يبقى تحقيقه مرهونا بتحقيق التوازن الكامل وإحداث القطيعة كاملة.

1. المسار التعارضي

من الطبيعي أن يبقى للثقافة السياسية السائدة تأثير على مستقبل الدولة والمجتمع المدني و من الطبيعي أن يبقى مضمونها العام (الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي) حاضرا وبشكل مستمر تتضح عناصره في تحديد الاتجاهات العامة للعلاقة المدروسة وتبيان مساراتها التي تسلكها مستقبلا، لأنه ليس من السهل التخلص من ترسبات ثقافة ظلت متجذرة، تُغذي السلوك الاجتماعي والسياسي بوتيرة متصاعدة وتزيد في تسويق التراكمات التاريخية وليس من السهل الانتقال إلى مرحلة أخرى دون قواعد مضبوطة مؤدية حتما إلى استحضار المراجع كلها وإشراكها في العقد الاجتماعي والسياسي المطلوب.

من دون هذا الأمر ليس بإمكان الثقافة السياسية أن تتغير وليس بإمكان العلاقة أن تتبدل، ومن هنا تصبح هذه الأداة المشروطة تنظر إلى المستقبل من منطلق: ماذا سيحدث للعلاقة القائمة لو بقيت الثقافة السياسية نفسها هي المتحكمة فعلا في الممارسة؟ أو ما هو الاتجاه الذي سيسلكه مسار العلاقة لو ظلت مؤشرات معينة تطرح نفسها منذ تشكل بناء

الدولة إلى غاية هذه المرحلة التي وُصفت بمرحلة بناء الديمقراطية؟
يصبح من الضروري اعتبار الثقافة السياسية متغيرا هاما في تحديد المسارات وبالتالي يمكن توقع سلوك طرفي المعادلة السياسية طبقا لهذا المتغير والذي من المحتمل أن يدوم ويمكن أن نشير هنا إلى أن مضمون الثقافة السياسية السائد أخذ في الاتساع في نطاق الحياة السياسية، مما يعني احتمال أن تبقى الأوضاع نفسها دون أن يعني زوالها بالضرورة.

تفترض هذه الأداة المشروطة ضمن هذا المسار المُسمّى بالمسار التعارضى، أن الثقافة السياسية السائدة تسير في اتجاه خطي متصاعد ومرشحة للمزيد مستقبلا، فهو مسار اتجاهاً ويبدو أن ذلك سيكون له تأثير على علاقة الدولة بمجتمعها المدني في الجزائر وهو ما يفتح المجال لمزيد من التعارض والتصادم، ويصبح بذلك يشكل تحديا كبيرا لعملية التحول الديمقراطي، ويمكن تحديد ملامح هذه الاتجاهات العامة من خلال المشاهد التالية:

- المشهد الأول: استمرار سيطرة الدولة على المجتمع المدني

هو مشهد يعكس بقاء الوضع السياسي على حاله دون تغيير يُذكر، بحيث ستظل فيه الدولة تبحث عن كل الوسائل التعبوية الأخرى للحفاظ على محورها المركزي، الفاعل الوحيد الممسك بالهامش الأوسع في التحكم والسيطرة على كل المجالات خشية من أن يظهر هناك منازع محتمل قد يؤسس لشرعية موازية. وبالتالي قد يهدد أركان النظام السياسي كلها، خصوصا في ضوء ما أُشيع من سيناريو تفاقم الفشل والإخفاق المؤسسي التي ستقود حتما إلى استفحال الأزمة الاجتماعية والسياسية وبالتالي تُقوّض أسس مشروعية النظام. إن كل هذه العوامل مجتمعة زيادة إلى عدم وجود نسق تعددي يحظى باتفاق بين القوى الاجتماعية والسياسية المعارضة، زاد من قوة النخب السياسية النافذة في الحكم وإعادة بسط هيمنتها بشكل يسمح لها من الاستمرار في إيجاد تبريرات لتواجدها في السلطة، خاصة عندما يتم توظيف المجتمع المدني في حشد التأييد من أجل إعادة بناء الوحدة الوطنية وإضفاء طابع الواحدية على المجتمع والتحذير من مخاطر التعددية.

على الرغم من أن عجزا بنيويا لازم النظام السياسي منذ انبثاق الدولة الوطنية إلى تجربة التحول الديمقراطي، إلا أن ذلك لم يمنع النخب السياسية الموجودة في الهرم السياسي من المضي قُدما نحو الإمساك بالسلطة شكلا ومضمونا وبنفس الوتيرة المتبعة،

بل أن ذلك العجز لم يرافقه بالمقابل سوى إصرارا جديدا على ضرورة ديمومة واستمرار النظام السياسي تعبيرا عن نزعة مدعوة إلى مزيد من السيطرة والهيمنة.

إن السؤال الذي يفرض نفسه هو: ما الذي جعل هذه النخب السياسية تزيد إصرارا في المُضي قُدما وفي الاستمرار نحو السيطرة وابتلاع المجتمع المدني كليا دون أن تترك له هامشا من التحرك أو المشاركة في العملية السياسية؟

إن الدافع من دون شك، مركب السلطة وثقافتها السياسية التي تكونت تدريجيا وسط التناقضات الاجتماعية والسياسية والاختلافات الإيديولوجية ووسط حلبة الصراعات من جهة، وافتقار الدولة إلى نظام مؤسسي يقوم بإشراك جميع ما يسمى بالمراجع السياسية المساهمة في بلورة وتحديد المصالح العامة حسب مفهوم «الاعتماد المتبادل» من جهة أخرى.

إن هذه العوامل مجتمعة هي التي دفعت النخب السياسية المسيطرة على السلطة في أن تُبقي أُسس شرعيتها دوما بحاجة إلى مزيد من «التسويق»، طالما أن الأطر القانونية والسياسية لم يُسمح لها من التطور التدريجي حتى تحقق توازنا وتعايشا بين النخب وطالما أن المجتمع بشقيه السياسي والمدني لم يحقق درجة كبيرة من التكامل الاجتماعي والسياسي. هي النزعة التسلطية وتجاهلها لدور المجتمع المدني كفاعل مطالب منه هو الآخر أن يقوم بانتزاع مواقع وسلطات تنظيمية ومؤسسية وكواحد من نتائج الدولة التي لا بد أن يرافقها أينما وُجدت بشكل يحقق التوازن ويجعل موضوع التحول شأنا عاما، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم الاعتراف بالطرف الآخر. ومن مظاهر هذا التطور المثير الذي ظلت تكشف عنه النزعة التسلطية، يمكن تحديده وفق ما يلي:

- لجوء السلطة مرة أخرى إلى إحداث مواقع وأدوار اجتماعية وسياسية جديدة بشكل يسمح لها أن تكتسب من جديد شرعية إنجاز السيطرة وهو ما بينته الوقائع الاجتماعية والسياسية من خلال تجربة الانتقال الديمقراطي وما بعدها، ابتداء من عملية تجميد المسار الانتخابي وإبطال عمل البرلمان في فترة التسعينيات بحجة ضرورة استعادة هيبة الدولة والعمل على تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية التي اعتبرت من أهم الشروط الأساسية للعودة إلى المسار الديمقراطي آنذاك.

- نزوع السلطة نحو مزيد من مصادرة الحريات ومزيد من التحكم في العملية الاجتماعية والسياسية من خلال «ممارسة القمع المباشر ضد الجماعات السياسية التي

لم يُعترف بحقها في المشاركة السياسية⁴ ومن خلال إعادة رسم الخريطة السياسية وفق تعددية سياسية مقيدة، ترفع الضغط عن النظام السياسي وتعزز لمؤسساته فرص إعادة ترتيب القوانين المنظمة لعلاقة الدولة بمجتمعها المدني.

- نزوع السلطة نحو مزيد من التحكم في تحديد استراتيجيات العمل الجماعي وإخضاعها تحت طائلة قوانين مقيدة، لا تسمح فيها لمؤسسات المجتمع المدني من المشاركة الفعالة في الحركة التي من شأنها أن تحقق التوازن المطلوب.

- المشهد الثاني: استمرار تراجع دور المجتمع المدني

هو أيضا مشهد يدخل تحت إطار استمرار الوضع وبقائه على حاله دون تغيير، ويتعلق الأمر هذه المرة بحركية المجتمع المدني المتجهة نحو مزيد من التراجع. ويفترض هذا المشهد أن مؤسسات المجتمع المدني ستبقى عاجزة عن مواجهة التحديات طالما أنها غير قادرة على حفظ وجودها واستقلالها بذاتها وطالما أن الدولة ماضية في إفقار الحياة السياسية وإعاقة الحركة الجمعوية والحزبية على اكتساب المناعة بفعل تغول سلطتها ونزوعها نحو الاحتكار وإخضاع الجميع.

من دون شك فإن عدم المقدرة على حفظ الوجود بصفة مستقلة، هو في حقيقة الأمر ليس في صالح الدولة، بل هو إضعاف لها وتقويض لدعائم شرعية سلطتها. فكلما غابت المشاركة السياسية وكلما غُيِّبت المؤسسات المدنية عن تحقيق استقلالية ذاتها، كلما أدى ذلك إلى تهديد أركان الدولة ووجودها، بل إن استمرارية فاعلية الدولة مرهون باستمرارية فاعلية المجتمع المدني والعكس صحيح.

من المؤكد ومن خلال ما تم التطرق إليه في مشهد استمرار هيمنة الدولة ونزوع سلطتها نحو مزيد من مصادرة الحريات والتحكم في عمل الحركة الجمعوية، أن يستمر تراجع دور المجتمع المدني في الجزائر وتصبح مؤسساته بدون مضمون، لا تقوى على الحركة وعلى الإنتاج و على الإبداع، غير مستقرة خاضعة باستمرار للتغيرات التي تحدث على مستوى الدولة. وكلها مشاهد مرشحة إلى مزيد من التعقيد وبشكل هذا في المستقبل تحديا كبيرا للدولة والمجتمع المدني معا.

2. المسار الإصلاحية

يتوقف هذا المسار على نوع من الافتراضات المشروطة، فإذا كان المسار التعارضية يفترض أن المتغيرات العامة مرشحة للاستمرار بالصورة نفسها وبالشكل الذي يُبقي فيه

الأوضاع على حالها، فإن النظرة المستقبلية للدولة والمجتمع المدني وفق المسار الذي سميناه بالإصلاحي، تبني افتراضها على أساس أن العلاقة التي بدت مبنية على السيطرة ستبدأ وبعد فترة معينة في اتجاه البحث عن وضع يجعل من فكرة الإصلاحات ممكنة إلى حد ما نتيجة بروز عوامل ومتغيرات قد تحدث بالتدرج.

بمعنى أنه يمكن الحديث عن هذا النوع من المسار لو توفرت مجموعة من الشروط وعلى رأسها درجة التطور الحاصل في الثقافة السياسية والتغيير الذي يمكن أن تقوده إلى وضع من المحتمل أن يقوم بعملية تقويم مؤسساتي نحو التحول المطلوب، عندما يصبح النظر إلى التحديات الحاصلة على أنها تمثل مأزقا مشتركا وبالتالي يتعين على كل من الدولة والمجتمع المدني التدخل لتوجيه الديمقراطية في شكلها الصحيح.

من الناحية العملية لن يكون هذا التحول سهلا إلا إذا تطلب الأمر وبشكل تدريجي إعادة تأسيس العلاقة وفق أسس جديدة بعد عملية انتقال عسيرة، قد تأخذ فيها عملية الإصلاح كل أوجه -السيناريوهات- المحتملة ومن المتصور فيها أن يسلك هذا المسار انتقالا متذبذبا وغير مستقر في مراحله الأولى، لأن الثقافة السياسية في هذه اللحظات الأولى لن تكون بعد قد وصلت إلى مستوى يجعلها قادرة على إدارة الصراع بدرجة عالية من النضج، ولذلك تبقى عملية الإصلاح تُراوح مكانها وبعد مزيد من التصادم إلى أن يتم في مراحل جد متقدمة ومتطورة تحقيق التحول الديمقراطي الكامل.

يفترض هذا المسار أن العلاقة ستسير في اتجاه نحو اعتماد عملية إصلاحية تدريجية تبدأ على الأرجح عندما تزداد حدة الضغوط الاجتماعية والسياسية على النظام وتصبح سيطرة سلطة الدولة تنقلص تدريجيا، فتأتي هنا العناصر الاضطرابية لتدفع بالقوى السياسية النافذة في الحكم، مضطرة أن تعطي هامشا محدودا للمجتمع المدني لكن من دون أن يعني ذلك إقامة النظام الديمقراطي الكامل، وهو ما يجعل عملية الإصلاح المتبناة ضمن المرحلة الأولى غير مكتملة وبعيدة عن الاكتمال التام، إلى أن تأتي المرحلة الثانية والتي تمثل فيها استجابة مختلفة من القوى السياسية (الحاكمة والمبعدة) عبر حل وسط تتفاوض فيه المعارضة التي تمثل جزءا من المجتمع المدني مع السلطة القائمة عندما تفتح الدولة بشكل كلي، أو عبر «استبدال النظام»⁵ حسب تعبير (هنتجتون) -S.Huntington- عندما تتنامى قوة المعارضة السياسية على حساب الضعف المتزايد تدريجيا للنظام السياسي. ويمكن هنا تحديد الملامح العامة لهذا المسار من خلال المشاهد التالية:

-المشهد الأول: محدودية دور المجتمع المدني في ظل انفتاح جزئي للدولة
إن استمرار تردي مستوى الأداء المؤسساتي للنظام السياسي من جهة وتصاعد
موجة التحول، سيؤدي حتما إلى التوجه نحو إمكانية حدوث جزء من التغيير نحو الانتقال
الديمقراطي، لكن داخل إطار الاستجابة للإصلاحات الجزئية التي تفرضها الدولة لوحدها
دون أن يعني ذلك إحداث التحولات التي تتطلبها الديمقراطية المشاركة.

هو مشهد لا يختلف كثيرا عن ذلك الذي شرعت فيه التجربة السياسية
الديمقراطية منذ إقرار التعددية في دستور 23 فبراير 1989، حينما بادرت النخب السياسية
النافذة في هرم السلطة الانتقال من نظام حكم شمولي يركز على نظام الحزب الواحد
إلى نظام تعددي، راسمة بذلك شكلا أوليا لعملية التحول وجعل الكثير يشكك في إمكانية
نجاحه عندما بدت المصالح جد متعارضة لها⁶.

هو مشهد تتشابه متغيراته كثيرا مع ذلك المشهد الذي حاولت فيه نخب النظام
السياسي إلى خلق نوع من التوازنات الفرعية كإحدى الآليات للخروج من مأزق الشرعية⁷،
لكن الفارق بينهما هو إجراء إصلاحي آخر ستلجأ إليه الدولة وسيدخل مرحلة أخرى
تختلف تماما عن تلك المرحلة التي جعلت الديمقراطية مقيدة إلى أقصى الحدود، والفارق
بينهما وهو أنه حتى وإن أقيمت الدولة مرة ثانية على مفهوم «التعبئة» بدل مفهوم المشاركة،
فإن ذلك لن يؤدي سوى إلى مزيد من التعقيد، بل سيشكل تهديدا جديدا لمركز الدولة
ومؤسساتها.

لذلك ستلجأ نخب سلطة الدولة ضمن هذه العملية الإصلاحية الجديدة المتبناة
وكخطوة أولى في المضي قدما نحو خلق حالات تعاون جزئية، من منطلق أنها تدرك جيدا
خطورة تهديد مصالحها وشرعية مؤسساتها على مستوى الداخل والخارج، لذلك يفترض
هذا المشهد تقديم التزامات أولية مشجعة للعملية الديمقراطية وعلى إثرها يُسمح لبعض
تكوينات المجتمع المدني احتلال مواقع تنظيمية جد هامة، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى
تجاوز احتفاظ الدولة بدورها المرتبط بأمزجة النخب الحاكمة وبمواقف فئاتها السياسية
السلطوية المتطرفة، الدافعة إلى مزيد من الحفاظ على مصالحها وعلى رواسب شرعيتها
المؤسسية لنظامها السياسي.

إن هذا السيناريو المتجه نحو إعطاء دور محدد للمجتمع المدني في ظل انفتاح جزئي
للدولة، نابع من أن الثقافة السياسية لم تتطور بعد في هذه اللحظات المتقدمة من عمر

التجربة الديمقراطية، حتى تقوم بعملية نضج كامل لكل التفاعلات الحاصلة والمساعدة لإحداث التحولات المطلوبة. معنى هذا أن مظاهر الحذر ستبقى تميز طبيعة العلاقة السائدة، فلا الدولة تريد إدخال إصلاحات عميقة على بنيتها وفي توجهاتها السياسية، لأنها استوعبت كلفة التعددية ومخلفاتها العامة التي جلبتها الإصلاحات السابقة. ولا المجتمع المدني جاهز بشكل كبير على انتزاع استقلاليته في تقوية مطلبه الديمقراطي. وفي المحصلة النهائية يبقى المجتمع المدني في ظل هذه العملية الإصلاحية التي لم تكتمل بعد، شبه لصيق بالدولة وبين التراجع تارة والتقدم تارة أخرى ضمن الحدود التي ترسمها فكرة الإصلاحات. لكن هذا النوع من الإصلاحات الذي يمنح فيه المجتمع المدني دورا محدودا ضمن العملية السياسية، يجعل الدولة في الوقت نفسه باتجاه التنازل عن جملة قيود قانونية وسياسية قد فرضتها تجربة التحول الديمقراطي. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التنازلات قد تحدث تدريجيا، وقد يسمح فيها بمشاركة سياسية تجعل النظام السياسي عاجزا عن الاستمرار في المضي نحو مطالب تكوينات القوى الاجتماعية والسياسية. يعني هذا أن إعادة الاعتبار للمجتمع المدني تبقى ممكنة، عندما تحدث عملية إدراك مشتركة بأن عملية الإقصاء لم تعد واردة وأن مسألة إحداث التحول المطلوب تحتم على الجميع التفكير الجاد في التوصل إلى عقد اجتماعي وسياسي يمهّد إلى إحداث التوازن بين المجتمع المدني والدولة. وهو ما سيشير إليه المشهد الثاني.

-المشهد الثاني: إعادة الاعتبار للمجتمع المدني في ظل انفتاح كلي للدولة

يفترض هذا المشهد أن عملية إصلاحية واسعة من الممكن تحقيقها بشرط إذا حصل هناك تحول في الثقافة السياسية، يؤدي في الأخير إلى إحداث تغييرات جذرية في بنيتي الدولة و المجتمع المدني بما يسمح إلى الدفع بالعملية السياسية نحو تحقيق حركة متوازنة قابلة إلى ترشيد الجدل السياسي والاجتماعي دون تشويش أو اضطراب. يشترط هذا السيناريو توفر ثقافة سياسية وظيفية بالمعيار الديمقراطي، يتفاعل فيها المجتمع المدني وتبقى في ظلها الدولة تمثل التعبير المؤسسي الأوسع الذي تزداد فيه المشاركة باستمرار من قِبَل الأفراد والجماعات من خلال مؤسساتهم الطوعية المستقلة. فهو مشهد مرهون بمدى مقدرة كل النخب السياسية والاجتماعية في التوصل إلى صيغة توفيقية تساهم في الخروج من مأزق الشرعية بناء على أسس من التفاهم والتسوية. هو مشهد يتجه على الأرجح نحو رسم «مسار إصلاحي تحويلي» قائم في الأساس

على تنبؤات مشروطة -- conditional forecasts، تحاول هي الأخرى افتراض حدوث تطور في الظاهرة والتي هي علاقة الدولة بالمجتمع المدني، ليترب عنها متغيرا -تابعا- له علاقة بالنتيجة عندما تصبح مرتبطة بمجموعة متغيرات معروفة، ومن هنا يصبح رسم المسار المستقبلي في هذه الحالة مرهونا بفعالية هذه الشروط التي يسعى المشاهد أن ينتزعها والتي تبقى في إطار المرغوب فيه.

ماذا سيحدث للعلاقة إذا وإلى أين ستتجه لو حدث تغير في الثقافة السياسية؟ بمعنى ماهو المحتمل لو أصبح مضمون الثقافة السياسية باتجاه البحث عن آليات توفيقية، تحاول من خلالها إعادة تشكيل إطار قانوني وسياسي منظم لممارسة السلطة؟ تعد هذه الأسئلة في حقيقة الأمر تعبيراً عن رغبة بحثية وعملية في نفس الوقت، لأن مشهد إعادة الاعتبار للمجتمع المدني في ظل الانفتاح الكلي للدولة، يبقى المشهد الأكثر تفاؤلاً ومن الصعوبة بمكان أن يتحقق طالما أنه يبحث عن إيجاد المجتمع الجديد والسلطة الجديدة وبالتالي القطيعة مع الماضي. فهو تقريبا يعكس مسارا مطلبيا يندرج تحت إطار ما يُسمى بالتنبؤ «المعياري» الذي يُبنى في إطار الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية على أساس تحقيق الأهداف التالية⁸:

-الأهداف الممكنة: وهي الأهداف التي يتم التحكم في مسارها.

-الأهداف المحتملة: وهي الأهداف الأقل إمكانية قياسا بغيرها في درجة اليقين.

-الأهداف المفضلة: وهي الأفضل ولكن الأقل إمكانية مقارنة مع غيرها في عملية

التحقق.

إن حدود إمكانات بلورة مجتمع مدني في الجزائر في المستقبل البعيد أو المستقبل غير المنظور، تبقى محكومة بالإطار الذي يرسمه المجتمع المدني ومؤسساته الطوعية والمستقلة من جهة، والإطار الآخر الذي ترسمه الدولة من جهة أخرى. وهي الأهداف المرسومة والمسماة بالأهداف المفضلة والتي تعني بالتأكيد، تفضيل أن يكون المشهد باتجاه تحقيق الأهداف المرغوب فيها التي تحددها مجموعة المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المُكْرَسَة في المحصلة مسعى ديمقراطيا يجب أن تفرضه طبيعة المرحلة.

يفترض هذا المشهد في المستقبل البعيد، أن حركة إصلاحية واسعة ستحدث في مجال تعزيز التحول الديمقراطي وستكون هذه الحركة بدون شك ملبية للمحتوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي المرتبط بخصوصية الواقع وبخصوصية الديمقراطية

ومكانتها ضمن الأهداف الكبرى التي لا يجب أن تتجاوز في ذلك التراكمات التاريخية الحاصلة والصفات المساعدة على تحقيق الإجماع الوطني⁹.

تتلور هذه الحركة الإصلاحية الواسعة حسب ما يفترضه هذا المشهد من خلال استجابة مختلف النخب الاجتماعية والسياسية لتحديات المرحلة من جهة وتحديات التجربة الديمقراطية من جهة أخرى والتي سيفرضها الواقع الاجتماعي والسياسي باتجاه الدفع إلى القيام بخطوات سلمية متقدمة نحو مزيد من التعاون من أجل الإقرار بالنظام الديمقراطي التعددي¹⁰ حتى ولو تطلب الأمر تقديم الكثير من التنازلات. وعموماً يمكن تحديد الملامح العامة التي تحكم هذا المشهد وفق ما يلي:

- سيتجه المسار الإصلاحي العام لهذا المشهد من خلال الاعتماد أولاً على استمرارية تصاعد الاحتجاجات أو الضغوط الاجتماعية والسياسية على النظام السياسي، استجابة للتنسيق والتعاون النخبوي الاجتماعي والسياسي والذي يُفترض أنه وصل إلى مرحلة وعي وحجم التحديات الداخلية المهددة لعملية التحول الديمقراطي.

- سيتجه المسار الإصلاحي ثانياً من خلال الاعتماد على منطلق الإدراك العام بأن الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي قد وصل إلى طريق مأزوم، وأن تهديداً عاماً قد يصل إلى حد تهديد تواجد شرعية الدولة والمجتمع المدني معاً، وهو ما يتطلب توفر مقدرة نخبوية تُسرّع في إحداث تغيير جذري ملموس.

- في ظل هذا التطور الحاصل في الثقافة السياسية، ستحصل قناعة جادة وهي: إنّما أن تحدث هنالك استجابة من قِبَلِ النخب الحاكمة لمطالب النخب المبعدة التي ستظل توجه الضغوط الاجتماعية والسياسية، وإمّا أن يؤدي ذلك إلى تغيير في النظام وبروز نخب سياسية جديدة تُوكل إليها مهمة إيجاد الإطار القانوني والسياسي للسلطة الجديدة المرتقبة.

- سيؤدي هذا التغيير الحاصل في الثقافة السياسية تدريجياً، إلى أن يحصل شعوراً إيجابياً لدى تكوينات المجتمع المدني بأن وظيفتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ستدفعها حتماً إلى إعادة تنظيم وهيكلتها بنفسها بصفة طوعية من أجل المساهمة في تفعيل مسعى إحداث التحولات المطلوبة.

الهوامش:

1- يدل الإستعمال المزدوج "لمفهوم العصبية" كما يشير (محمد عبد الباقي الهرماسي) على أن العلامة بين خلدون كان على دراية تامة بما يحمله مضمون الكلمة. فاستمرار الدولة أو انهيارها متوقف في الأساس على ما تقدمه العصبية كظاهرة تتجه نحو الالتحام تارة، ونحو الانقسام تارة أخرى. يمكن الرجوع في هذا الإطار إلى: محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1992 ص 16-17.

2_ يشير المسار إلى الاتجاه العام المحدد بعد عملية وصف لسلسلة الحالات التي يمكن وقوعها في المستقبل. راجع في هذا الإطار،

وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية. الجزائر: شركة الشهاب، 1989، صص 97_99.

3_ المشهد عبارة عن عملية وصف لمسار محتمل أو «تصور ذهني وفكري لمجموعة من الحالات المتوقعة أو الممكنة لمسيرة ظاهرة ما» راجع في هذا الإطار، سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996 ص 344.

4_ السيد ياسين، «مستقبل المجتمع المدني / الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني». في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 792.

5_ يحصل هذا النوع من التحول حسب تعبير (هنتجتون) عندما تقود جماعات المعارضة حملة من التغيير للإطاحة بالنظام، راجع في هذا الإطار كتابه المترجم: الموجة الثالثة "التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين". الكويت: دار سعاد الصباح، 1993 صص 218-228.

6_ خيري عبد الرزاق جاسم، «التحول الديمقراطي في الجزائر»، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد 13، <www.demoislam.com> يوم 19|04|2006.

7_ أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2000 صص 178_179.

8_ التعبير عن نتيجة مستقبلية محتملة من منطلق دوافع إيديولوجية وقيمية تعمل في الأساس على تحقيق أهداف مرسومة مسبقا. راجع في هذا الإطار:

Edward cornish, the study of the future, world futures society, washington, d-c, 1977, pp100-130

في:

وليد عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 88.

9_ اسماعيل قيرة، علي غريب وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2002 ص 300.

10- تبقى مسألة تحقيق الديمقراطية في النهاية مطلبا اجتماعيا وسياسيا تناضل من أجله الشعوب والأمم التي تسعى إلى تغيير منظومة قيمها السياسية، لكن تبقى في الوقت نفسه أسمى الشروط التي يجب توفرها كأداة وظيفية من أدوات الضبط القانوني والاجتماعي والسياسي. راجع في هذا الإطار:

Robert Dahl, de la Démocratie, (traduit de l'américain par Monique Berry). Paris, 2001, pp35-159.